مجموعه

مشتملة على الآتى بيانه

﴿ الأول ـ البدر العلاة فى كشف غوامض المقولات ﴾

وهو شرح العلامة المحقق * والفاضل المدقق * فريد دهره ووحيد عصره « الشيخ عمر » المشهور بابن القره داغى * مد ظله العالى على رسالة المقولات للعلامة ذى الفضل الجلى ملا على القزلجى

﴿ وتليه منهواته مفصولة بجدول والمتن فى صدر الصحيفة ﴾

و بعد اتمام ماذكر تليها رسالة العلامة اسماعيل الكلنبوى فى آداب البحث مع حاشيتيها ـ احداهما للعلامة الشيخ عمر المذكور والثانية للعلامه ملاعبد الرحمن البنجوينى مفصولة ايضا بجدول

﴿ الطبعة الاولى فى « سنة ١٣٥٣ هـ » بمعرفة الفقير اليه ـ

فرج الله زنكنه

الكردى

﴿ بتصحيح العلامة الشيخ محمود الامام المنصورى من كبار علماء الازهر ﴾

﴿ حقوق اعادة الطبع محفوظة لناشرها المذكور ﴾

يطلب هذه المجموعة وسائر مطبوعاتنا فى ايران من وكيلنا المنحصر بالفرد حضرة الفاضل محمد امين المصرى مدير مركز كتابفروشى سنديان مهاباد خيابان شاهور

ترجمة المؤلف

وهو مولانا وسيدنا الشهير بابن القره داغى شارح هذا الشرح المسمى (ببدر العلات فى كشف غوامض المقولات) * هو شيخنا العلامة المحقق، والفهامة المدقق، مولانا وسندنا النبيل الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر والمآثر جامع علمى الباطن والظاهر، الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله اسراره * ولد لازال محط رحال الافاضل *وفاتح معضلات المسائل *سنة الف وثلاثمائة واثنين من الهجرة النبوية * على صاحبها آلاف صلاة وتحية *ثم تربى فى حجر والده الشريف فى البلدة السليمانية * فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد * ثم اشتغل بقراءة العلوم * واجتناء فوائد الرسوم * عند افاضل علماء الاكراد * المشتهرين بجلالة القدر بين العباد * ودام على ذلك الى سنة الف وثلاثمائة وستة وعشرين *وفاق على جل أهل زمانه وسما على أقرانه فاجازه والده المرحوم وسائر مشايخه بتدريس العلوم * فانتشرت صيته فى الآفاق *ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق *فرومنه الافاضل سباق الجد من كل فج عميق * وأفادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال الندقيق * وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق * فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد * واخرى يزين الطروس بسطور الفرائد وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها * ولم يسمح بنوالها . . . منها هذا الشرح اللطيف و (٢) شرحه على صحيفة الاسطرلاب المسمى بمنيحة الالباب و (٣) كتاب الدرة المنجية في

فى شرح الفرائض القزلجية و(٤) الفتح الغوامض على المنح الفائض فى علم الفرائض و(٥) شرح منظومة التجويد و (٦) متن جلاء القلوب فى عمل ربع المقنطرات والجيوب و (٧) المنهل النضاخ فى المسائل الفقهية المختلف فيها بين ابن حجر والخطيب الشربينى والشمس الرملى و (٨) وسيلة النجاة فى أحزاب من الصلوات و(٩ ـ ١٠ ـ ١١) حواشيه على برهان الكنبوى وعلى حاشية اليزدى وشرح الكنبوى على ايساغوجى في علم المنطق و(١٢) حاشيته على أقصى الامانى فى علم المعانى والبديع والبيان و(١٣) حاشيته على الفية السيوطى فى النحو و(١٤) حاشيته على تصريف الملاعلى فى الصرف و(١٥) حاشيته على الرسالة اللزومية و(١٦) حاشيته على منظومة العروض و (١٧) حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للشيخ عبد القادر المهاجر قدس سره و(١٨) حاشيته على شرح المحلى وعلى جمع الجوامع و(١٩) حاشيته النفيسة البهية على رسالة الآداب للكنبوى و(٢٠) حاشيته المدونة على تشريح الافلاك و ٢١) حاشيته الملخصة على خلاصة الحساب و(٢٢) حاشيته المنقاة المدونة على رسالة الاسطرلاب لبهاء الدين العاملى و (٢٣) حاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس * وهذه تأليفاته المدونة وله لازالت عتبته ملتزم الكملة وسدته مستلم شفاه الطلبة تحريرات وحواشى أخر على كتب عديدة لكنها لم تدون الى الآن *اللهم يالطيفا بالعباد ويارؤفا يوم التناد * ارزقه الاستقامة والسداد * ومتع بطول حياته الاكراد بل العباد * بجاه أفضل الكائنات * وآله وصحبه ذوى البركات * صلى الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين *وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين حرره فى احدى وعشرين من ذى الحجة الحرام « سنة ١٣٥٢ هـ »

* افقر الورى الى عفو ربه الصمدانى محمد رسول الشهير بالتلانى *

متن المقولات

اعلم أن المفهوم ثلاثة * الواجب * والممتنع * والممكن

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك ياجاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم * ونصلى على هيولى صور المنطوق والمفهوم * وعلى آله الصائرين بالاضافة الى كمية أوضاعه كالنجوم * وأصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عن الفعل المذموم * وبعد * فيقول المحتاج الى اللطيف المتين * عمر بن الشيخ محمد أمين * القره داغى * عفى عنهما الهادى * لما كانت رسالة المقولات للمولى القزلجى رحمه الله مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة * أردت أن أكتب عليها فرائد شريفه * وزوائد لطيفه * مجتنباً عن الايجاز الممل * والاطناب المخل * وسميته ببدر العلاة * فى كشف المقولات * نفع الله به كل عارف آمين * بحرمة سيد المرسلين *

(اعلم أن المفهوم) والمعلوم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند المدرك مع قطع النظر عن إتصافه بها أقسامه (ثلاثة) لأنه إما أن لا تصلح ذاته من حيث هى للعدم أو الموجود أو تصلح لهما بعدم اباته عن الفردية للموجود والمعدوم على وجه البدل فالأول (الواجب) وهو البارى تعالى (و) الثانى (الممتنع) كشريكه تعالى (و) والثالث (الممكن

(قوله فى كشف المقولات) جمع مقولة بمعنى محمولة سمى كل من الاجناس العالية بها لحملها على ما تحتها والتاء للنقل أو المبالغة (قوله مع قطع الخ) احتراز عن الصور العلمية (قوله من حيث هى) احتراز عن

الخاص * وبعبارة أخرى المفهوم إما موجود أو معدوم * والمعدوم إما ممتنع كاللاشئ أو ممكن

الخاص) كالحيوان وقيده بالخاص لاطلاقه على ماسلبت الضرورة عن عدمه فيعم الأول والثالث أووجوده فيعم الثانى والثالث * أو أحدهما غير معين فيعم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل القسم قسيما * ثم كل منها بديهى لبداهة مأخذه ولا ينافيه تعريفاتها بما يقتضى ذاته الوجود أو العدم أولا ولا لأنها لفظية (وبعبارة أخرى) متحدة مع الأولى ما لا (المفهوم) قسمان لأنه (إماموجود أومعدوم) وهمابديهيان لأن خفاء المشتق وجلاءه باعتبار مأخذه * ولاينتقض الحصر بالوجود بناءعلى أنه لو وجد لكان له وجود وننقل الكلام اليه فيتسلسل ولو عدم اتصف بما يصدق عليه نقيضه لأنا نختار إما الشق الأول بجعل وجود الوجود عينه بمعنى لاماهية له وراء الوجود . أو الثانى ونقول الاتصاف به إنما يمتنع إذا كان بالمواطاة بأن يقال الوجود عدم لابالاشتقاق أو ذى هو كما يقال الحيوان ذولا حيوان هو السواد (و) كل منهما قسمان لأن (المعدوم إما ممتنع) أى ضرورى العدم لذاته (كاللا شئ أو ممكن) غير ضرورى الوجود والعدم *والمراد معدوم ممكن فهوقيد القسم فلا

الممكن الموجود حال وجوده (قوله يلزم جعل الخ) أى على تقدير عدم تقييد الممكن بالخاص (قوله بما يصدق الخ) أى صدق أحد المتساويين على الآخر أوالاعم على الاخص وما ذكرنا أولى من قول بعضهم اتصف بالنقيض أو بما يصدق عليه النقيض لاحتياجه إلى تعميم النقيض من الحقيقى والحكمى (قوله الحيوان ذولا حيوان) لم يقل الحيوان ذو سواد مع أنه أنسب بالتنظير لان الكلام فى الاتصاف بما صدق عليه

كالعنقاء * والموجود إما واجب وإما ممكن * ثم الممكن الموجود إما جوهر وإما عرض * ثم الجوهر وهو الموجود لافي موضوع

يلزم جعل القسم أعم من وجه من المقسم (كالعنقاء والموجود إما واجب) لذاته لا بمعنى علية ذاته لوجوده لبطلانه ضرورة إستلزامه التقدم بوجوده عليه بل بمعنى أمتناع إنفكاك الوجود عنه نظراً إلى ذاته (وإما) موجود (ممكن) لا ضرورى الوجود والعدم لذاته (ثم) بعد التقسيم بالنحوين المارين إعلم أن (الممكن الموجود) بالوجود المحمولى وإلا لبطل الحصر بالاعدام مطلقة أومضافة هذا والانسب بالتقسيم الثانى تقديم الموجود على قسمين لأنه (إما جوهر) إن إستغنى عن محل يقومه (وإما عرض) إن لم يستغن عنه (ثم الجوهر) قدمه لشرفه بالاستغناء وكونه ذاتيا لما تحته و(هو) فيه إستخدام والجملة أعتراضية الممكن (الموجود لافى موضوع) أى محل يقومه فخرج العرض ودخلت الصورة الجوهرية الحالة فى الهيولى لأن محلها غير مقوم لها بل هى مقومة له* ونقض جمعا بالصور العقلية للجواهر لكونها موجودة فى موضوع مع أنها جواهر

النقيض تنبيها على ان الاتصاف به يستلزم الاتصاف بالنقيض (قوله غير ضرورى الوجود والعدم) أى لذاته فى الكلام اكتفاء فلا ينتقض التعريف الضمنى للمعدوم الممكن جمعاً بالمعدوم حال عدمه كما لا ينتقض تعريف الممتنع منعا به(قوله بالاعدام) اللام مبطل الجمعية أو يراد صيغة الجمع بالنظر الى المعطوف والربط مؤخر عن العطف (قوله بالتقسيم الثانى) أى من التقسيم الثانى وهو تقسيم الاقسام وأما بالنظر إلى مطلق التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيما ثالثا أو رابعا (قوله ذاتيا الخ) أى ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فانه

بناء على مذهب القائل بان الحاصل فى الذهن ماهيات الاشياء والاختلاف
فى الوجود والأحوال التابعة له * وأما عند من قال إنه أشباح الاشياء
المخالفة لها فى الماهية المناسبة إياها مناسبة مخصوصة بها فلا نقض لانها
أعراض خارجية قائمة بالنفس على مافى شرح الهداية *وأجيب بأن المراد
ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت لا فى موضوع وإن لم توجد فيه
ثم ان فسر العرض بماهية كانت فى موضوع فهى أعراض أيضا ولا منافاة
لاختلاف الجهة أو بماهية إذا وجدت فى الخارج كانت فيه فلا* واعترض
عليه عبدالحكيم بأنه مخالف لجعل المقسم الممكن الموجود إذ لا يمكن
أن يراد به ما من شأنه أن يوجد فى الخارج لأن كل ممكن كذلك فلا
فائدة فى التقييد بالموجود ويستلزم بطلان انحصاره فى القسمين لصيرورة
القسمة هكذا الموجود الممكن إما أن يكون بحيث إذا وجد فى
الخارج كان لا فى موضوع أو يكون موجوداً فى الخارج فى موضوع
فيخرج مالا يكون بالفعل فى موضوع ويكون فيه إذا وجد كالسواد
المعدوم والحق أن الوجود بالفعل معتبر فيه* وتفسيرهم بماهية اذا وجدت
فى الخارج للاشارة إلى زيادة الوجود لاخراج الواجب تعالى وأن
المعتبر فى الجوهرية كونه بهذه الصفة فى الوجود الخارجى لا العقل

عرض عام على جميع المذاهب (قوله والاختلاف فى الوجود الخ) يتجه
على المذهب الاول أنه يلزم أن يكون صورة النار الحاصلة فى الذهن
محرقة له لان النار الخارجية كذلك وأن يخرق صورة الجبل المعقولة
الذهن لعظمه وان يجتمع الضدان عند تصور الحرارة والبرودة وعلى
الثانى انه اذا خالفت الاشباح الاشياء لزم عدم امتياز الذهن بين الاشياء
حال غيبتها وهو باطل ضرورة امتياز الذهن بين زيد وعمرو المرئيين
بعد غيبتهما وكذا بينهما وبين هذا الفرس فاشرنا إلى دفع الاخير
(بقولنا المناسبة اياها الخ) ودفع ماعداه بقولنا والاختلاف الخ منه

وأقول فيه نظر*أما أولا فلجواز كون التقييدلدفع توهم إرادة الممكن بالامكان العام المستلزمة لابطال الحصر بالممتنعات على أن الصفة قد تأتى مؤكدة * وأما ثانيا فلأن بطلان الحصر فيهما ممنوع لجواز كونها هكذا إما أن يكون بحيث إذا وجد فى الخارج كان لافى موضوع أو إذا وجد فيه كان فيه * وأما ثالثا فلأن إخراج الواجب بقولهم إذا وجد حينئذ تحصيل الحاصل بتحصيل سابق لخروجه بالممكن وهو ممتنع وأما رابعاً فلانه لا تزاحم بين النكات كما تقرر فى محله فتأمل*ويمكن دفع النقض بأنها باعتبار الوجود الذهنى لا تحتاج إلى محل مقوم بل تحتاج الى فاعل مدرك لها ضرورة أن معقوليتها حاصلة لنا من غير تعقل شئ مقوم لها ومن هذا يلوح أن التحقيق ما قاله المحقق الدوانى أن العلم بالجوهر جوهر وبالكم كم وهكذا وأن الماهيات عندالحصول فى الذهن لا تنقلب لاماذهب اليه الصدر الشيرازى من أنها عنده تنقلب كيفالان الذهن مكيفة كالمملحة كيف والقول به باطل لأن الوجود زائد على الماهية الممكنة ومن عوارضها فلا تختلف بالوجودين إلا أن يبنى على مذهب الاشراقيين القائلين بأن الوجود عين الماهية وإلا لم تكن

(قوله بالممتنعات) أو انتقاض تعريف الجوهر منعا بها (قوله فتأمل) وجهه أن ماقاله الكلنبوى من أن المخرجين له تعالى عن الجوهر قيدوا الماهية بالممكنة أو أخرجوه باذا وجدت يؤيد الاعتراض الثالث لكن له أن يقول إن تقييد الممكن بالموجود لدفع ارادة الممكن بالامكان العام المقيد بجانب العدم لا مطلقا فلا يخرج به الواجب ولذا عقبناه بالايراد الرابع المبنى على تسليم سابقه (قوله من غير تعقل شئ مقوم لها) كيف ولو كان الذهن محلا مقوما لها لكان مقوما للاعراض فيلزم عدم احتياجها فى التقوم الذهنى إلى تصور مقومها الخارجى وليس كذلك (قوله بان الوجود عين الماهية) اشارة الى الاختلاف الواقع فى وجود الممكن أنه

إما عقل وهو جوهر مجرد غير متعلق بالبدن تعلّق التدبير والتصرف

مجعولة بل المجعول وجودها كما عند المشائيين فعلى ما ذكرنا لا حاجة إلى اعتبار الوجود الخارجي في الجوهر ولا يلزم أن يكون شيء جوهراً وعرضاً باعتبارين فليحفظ * ثم الجوهر (اما عقل وهو جوهر مجرد) أي متجرد عن المادة والمحل ذاتاً وفعلا بمعنى أنه (غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف) فلا ينافي التعلق به بالتأثير والمراد بالبدن الجسم مجازاً بقرينة حصرهم العقول في العشرة فلا ينتقض التعريف منعاً بالنفوس الفلكية لعدم إطلاق البدن على الأفلاك وقد يدفع بحمل الكلام على الاحتباك بحذف الجسم هنا بقرينته في تعريف النفس وحذف البدن فيه بقرنية ماهنا وفيه أنه إن كان العاطف الواو فان لم يجعل العطف تفسيريا لم يندفع لعدم تعلقها بمجموع الجسم والبدن والا لزم التجوز في محلين . على أنه لو كان في المعطوف فيهما لم يندفع أيضا أو في المعطوف عليه إنتقض تعريف النفس جمعا بها أو فيه في الأول وفي المعطوف في الثاني لم يكونا على وتيرة والا لزم الثلاثة وإن كان أو فمع أنه يتجه أن عطف العام على الخاص وعكسه من خصائص الواو إنما يتم لو سمع حذف

عين الموجود أو زائد عليه فذهب الى الاول الاشراقيون وعليه الشيخ الاشعري * والى الثاني المشائيون وعليه جمهور المتكلمين وقد يعترض على الاول بأن الممكن مايتساوى له الوجود والعدم نظراً الى ماهيته من حيث هي وهو ممتنع مع العينية * والجواب أن المراد من العينية أن ما في الخارج هوية واحدة هي هوية الموجود لا هويتان متمايزتان يقوم أحداهما بالاخرى * نعم لكن يزيفه أنه لو اتحد مع الماهية الممكنة ذاتا في الخارج لكان محمولا عليها مواطأة ولم يكن وجوده في الخارج محل الخلاف وليس كذلك (قوله لعدم اطلاق الخ) علة المنفي ـ وأما علة النفي

وإما نفس وهى جوهر مجرّد متعلق تعلق التدبير والتصرف وإما جسم

المعطوف بأو وهو ممنوع تأمل * ثم ان أريد بالمجرد عن المادة عدم كونها جزأ منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة أوعدم المقارنة للمادة فمع إنتقاضه بالهيولى لاستحالة اقتران الشئ بنفسه يخرج النفوس فيلغى التقييد بقوله غير متعلق إلا أن يراد بالمجرد إنتفاء المقارنة الواجبة بأن لا يكون المجرد مادة ولامازومة لها فيخرج أجزاء الجسم والنفوس الفلكية لا الانسانية فهى تخرج بقوله غير متعلق (واما نفس) وقسمت إلى فلكية وانسانية وقد تطلق على مبدء آثار النبات والحيوان (وهى جوهر مجرد) فى ذاته لا فى فعله لأنها (متعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف) ولها قوة عاقلة تسمى عقلا عمليا وهى قوة الاستنباط والتصرف لانتظام أمر المعاش والمعاد بها وأخرى عاقلة تدرك بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا ولها أربع مراتب لأن النفس اما ذات قوة إستعداد للادراكات وهو إما ضعيف فالعقل الهيولانى أو متوسط فالعقل بالملكة أو قوى فالعقل بالفعل أو ذات قوة كمال فالعقل المستفاد والأكثر أطلاق هذه الاسامى الأربع على النفس فى هذه المراتب وقد تطلق على أنفسها وعلى قوى (هى مباديها) والعقل بالملكة إذا كان فى الغاية بأن يحصل له كل نظرى بالحدس يسمى قوة قدسية (وإما جسم) قدمه على الاخيرين مع تقدم الجزء

فهى المفرع عليه (قوله تامل) وجهه جواز أن يقال بان العاطف المحذوف الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة فيندفع الاشكالات بحذافيرها لكن انما يتم لو كان فى حكم الواو التى لمطلق الجمع فى جواز حذف

وهو جوهر مركب من الهيولى والصورة * وإما هيولى وهو الجوهر المحل لجوهر آخر * وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر فاقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولى والصورة) الجسمية وإلا فالافراد الشخصية لها أجزاء غيرهما كالصورة النوعية والعرضية كما فى السرير والمزاج كما فى المعجون (وإما هيولى) لفظ يونانى بمعنى المادة أو عربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن والمناسبة ظاهرة (وهى الجوهر المحل لجوهر آخر) هى الصورة المقومة لها (وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر) وفسر الحلول بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به أحد المتعلقين نعتا للآخر كما بين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أريد بهذا الاختصاص صحة حمله مواطاة فلا يصدق على حلول البياض فى الجسم وحلول الاطراف ومثل الأبوة فى محالها والصورة فى الهيولى والجسم التعليمى فى الجسم الطبيعى أو حمله ولو بواسطة ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة والمال بالنسبة الى صاحبه والمعروض بالنسبة الى عارضه والجواب أنا نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك الاختصاص عدم تحقق النعت المخصوص بدون المنعوت المخصوص * وقد يجاب بأن المراد بالناعت السبب القريب للنعت لكن عدم تحققه فى الهيولى والمعروض محتاج الى البيان (و) علم مما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائين

المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) اشارة الى دفع النقض بالجنس والفصل لكن انما يلزم اذا قيل بأن التغاير بينهما وبين الهيولى

وهم قالوا فى وجه الحصر الجوهر إن كان فى محل فصورة أو محلا فمادة أو مركبا منهما فجسم وإلا فان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس وإلا فعقل * ولما اعترض عليه بأنه لا إستبعاد فى وجود جوهر غير جسمانى مركب من جوهرين يحل أحدهما فى الآخر وليس هنا ما ينفيه غير وجه الحصر تارة وقيد الجسم فى قولهم أو مركب منهما فجسم بقوله بالاستقراء أخرى ومايقال من أنهم لايقولون بالاستقراء هنا ففيه أنه لابد من القول به فى انحصار الشق الاخير فى العقل لجواز كون الجوهر الغير المدبر جزء العقل أو النفس أو جوهراً آخر فليقل به فيه أيضاً ولا يبعد القول بأن المقسم الجوهر الذى تحقق وجوده بالبداهة أوالبرهان فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات * بقى أنهم قالوا بوجود الجن وأنها أرواح مجردة لها تصرف فى الابدان مع خروجه عن الخمسة إلا أن يقال بدخوله تحت العقل مع أن حصره فى العشرة يأباه * وأما الاشراقيون فذهبوا إلى أن أقسام الجوهر أربعة العقل والنفس والمكان وهو عندهم بعد مجرد موجود فى الخارج يسمونه بعداً مفطوراً ويجب كونه جوهراً لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه ولو بالقوة متوسط بين عالمى الجواهر المجردة والاجسام .والجسم وهو جوهر وحدانى متحيز بذاته وأن الجسم ليس مركبا من الهيولى والصورة بل الأولى نفس

والصورة ذاتى كما يشعر به كلام اللارى * وأما على التحقيق الآتى منا فلا (قوله غير وجه الحصر تارة) حيث قيل الممكن إما أن يكون حالا أولا والاول إما سبب لوجود محله فصورة أولا فعرض * والثانى إما متحيز فجسم أو جزء منه فهيولى أولا ولا وهو إما أن يكون مدبراً لجسم فنفس أو جزأ منه أولا مدبراً ولا جزأ منه فعقل أو جزء له (قوله وانها أرواح الخ) الضمير عائد الى الجن باعتبار افراده ولذا

الجسم من حيث قبوله للصورة النوعيـة التى هى أعراض يمتاز بها أنواع الجسم *والثانية تلك الاعراض* وأما المتـكلمون فقالوا الجوهر ان انقسم فجسم والا فجوهر فرد ومبنى نفى الهيولى والصورة عـلى نفى الـكلى الطبيعى فى الخارج بل النفيان متحدان لأن التغاير بينهما وبين الجنس والفصل اعتبارى اذ ما به يتقوم الشئ ان أخذ بشرط لا شئ كان جزأ خارجيا غير محمول وهو الأوليان أولا بشرط شئ كان جزأ ذهنياً محمولا وهو الاخيران ولو تغايرن بالذات لـكان لشئ واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على إحداهما مجرد اصطلاح فذهب المتـكلمون والاشراقيون إلى نفيه حتى قال المتأخرون إن الاشخاص هويات بسيطة خارجا ينتزع عنهـا الـكليات بحسب التنبه للمشاركات والمباينات إلا انه يسمى المنتزع منها بلا ملاحظة أمر خارج ذاتيا وبها عرضيا واستـدلوا عليه بانه لو كان موجوداً فاما بوجود الفرد فيقوم عرض واحد بمحلين أو بوجود مغاير له فلا يصح الحمل وبان كل موجود فى الخارج متشخص بداهة ويتجه على الاول أن الوجود أمر اعتبارى

أنث الضمير وفيما يأتى عائد الى نوعه (قوله كان جزأ خارجيا الخ) يعنى أن الجنس كالحيوان يعتبر تارة بشرط لا شئ من انضمام فصـل اليه داخل فيه يحصله ويعينه فيكون جزأ غير محمول وأخرى لا بشرط شئ من الانضمام وعدمه فيـكون صالحاً لهما محمولا على الانواع المندرجة تحتـه وله اعتبار ثالث هو أخـذه بشرط شئ كانضمام الناطق جزأ اليه فيكون عين الانسان وكذا حال الفصل ومنه يظهر أنه ليس المراد من الأخذ بشرط لا شئ تجريده عن كل شئ كما فى الماهية المجردة والاخذ لا بشرط شئ عـدم مقارنة العوارض وغـيرها فى المطلقة وبشرط شئ مقارنة العوارض كما فى المخلوطة (قوله وبان كل موجود الخ) اشارة إلى الـكبرى وصغرى الشـكل الثانى وهى الـكلى الطبيعى ليس

* ثم العرض تسعة

فلا قدح فى قيامه بمحلين * وعلى الثانى أنه من الاحكام الكاذبة للوهم كما أشار اليه الشيخ فى الاشارات * وذهب المشائيون الى وجوده مستدلين بانه جزء الموجود فى الخارج ويتجه بعد تسليمه أنه يجوز كونه جزأ عقليا فلا يلزم من وجود الكل وجوده (ثم) بعد بيان الجوهر واقسامه وتعاريفها اعلم أن (العرض) وهو الممكن الموجود فى موضوع بالمعنى السابق واكتفى عن تعريفه بتعريف الجوهر * والمراد بوجوده فيه الحلول بالمعنى المار لا التبعية فى التحيز لعدم شموله لاعراض المجردات ومن ثمة جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام السرعة بالحركة والنقطة بالخط * ورد بأنهما من الامور الاعتبارية اقسامه (تسعة) استقراء كل منها جنس عال والعرض عرض عام لها * واستدل عليه تارة بانه لو كان جنسا لها لا متنع تصورها بدونه وأخرى بان معنى العرض ما يعرض للموضوع وعروض الشئ للشئ انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا * وقيل الاقرب أن يقال لم يجعل جنسا لعدم العثور على كونه ذاتيا اقول يتجه على الاول منع الملازمة مستنداً بجواز التعريف بالخاصة وحدها وعلى الثانى أنه انما يستلزم خروج العرض عن محله لا خروجه عن

يمتشخص فى الخارج مطوية والجواب الآتى منع الكبرى (قوله والمراد بوجوده الخ) أى فى المحل جوهراً أو عرضا ففيه استخدام لأن المراد بلفظ الموضوع المحل المقوم يعنى أن معنى وجود العرض فى المحل الاختصاص الناعت (قوله جوزوا قيام الخ) ايماء الى أنه لو قيل بان معنى الحلول التبعية فى التحيز كما هو مذهب المتكلمين لم يجوز وهو كذلك لانه لو جوز قيام عرض بآخر لزم الترجيح بلا مرجح لانه ليس أولى من العكس وترجيح المرجوح لان قيامه بالجوهر

* إما كمّ وهو قسمان * منفصل وهو العدد * ومتصل

اقسامه * وعلى الثالث أنه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع على العرضية تامل لانه (إما كم) ورسم ناقصا بعرض يقبل القسمة الوهمية لذاته وقد يفسر بما يقبل المساواة واللامساواة وفيه أنه دورى لأن المساواة هى الاتفاق فى الكم الا أن يقال إن المراد بالمساواة معناها اللغوى أو أنها لا تحتاج الى التعريف لادراكه بالحس (وهو قسمان) لانه ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون نسبته الى الجزأين بالسوية بلا اختصاص باحدهما كالنقطة بالنسبة إلى جزئى الخط لامكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدهما وبداية للآخر (منفصل وهو العدد) فقط لان حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سواه لانه مؤلف منها لا من مراتب الأعداد لأن كل مرتبة منها نوع حقيقى ممتاز عن سائرها بمادتها والنوع الحقيقى لا يكون جزأ لآخر على أنه يلزم الترجيح بلا مرجح أو الاستغناء عن الذاتى وكون الشئ ذا حقائق فى العشرة مثلا لكن انحصار العدد فيه انما يتم لو لم يعد الواحد عدداً (و) الا (متصل) والحد المشترك يجب كونه

المعروض للآخر أولى ورد بجواز كون أحدهما قائما بالآخر والآخر بجوهر فجعل الآخر غير قائم به لعدم حلوله فيه فهو أولى من العكس وأقول فيه أن ذلك الجواز محل النزاع لانا نقول لو جاز قيام عرض بآخر والآخر بالجوهر لزم الترجيح الخ فكيف يكون رداً لدليلنا (قوله من عدم الاطلاع الخ) حتى يلزم من عدم جعله جنسا جعله عرضا عاما كما هو مدعاهم (قوله تامل) وجهه أنا لم نحكم بعدم كونه عرضيا لاقسامه بل سكتنا عنه لان فساد الدليل غير مستلزم لفساد الدعوى لكونها لازما أعم (قوله لان حقيقة الخ) يؤخذ منه مقدمتان أحداهما

قار وهو الخط والسطح والثخن أوغير قارّ

بحيث اذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد به أصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيئاً فيلزم مخالفته بالنوع لذى الحد والا لكان التقسيم إلى قسمين تقسيما إلى ثلاثة وثلاثة الى خمسة وهكذا فنى ما اشتهر من أن النقطة جزء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم التعليمى مسامحة لانها اطراف لها والكم المتصل أيضا قسمان (قار) مجتمع الاجزاء فى الوجود (وهو) المقدار واقسامه ثلاثة الاول (الخط) مقدار انقسم فى جهة فقط (و) الثانى (السطح) (و) الثالث (الثخن) أى العمق والجسم التعليمى وهو المنقسم فى الجهات الثلاث (أو غير قار) بخلافه وهو الزمان فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحدد وقيل هو الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركتها لانها غير قارة كالزمان * ويتجه على الاول أن الاحاطتين مختلفتان * وعلى الثانى أن الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليهما أن الاستدلال بموجبتين من الشكل الثانى * وقيل جوهر مجرد لايقبل العدم لذاته لانه لو وقع لكان فى زمان فيلزم وجوده حال عدمه * ويمنع بانه ان أراد بالظرف الزمان الموجود فممنوع او الموهوم فغير مفيد ويعارض بانه لو وجد

لا شئ من غير العدد بما يجتمع من الوحدات بالذات والثانية كل ما يجتمع منها عدد فبانضمام الثانية إلى قولنا حقيقة المنفصل الخ ينتج الجزء الأيجابى من الدعوى من الشكل الأول وبانضمام الاولى اليه ينتج السلبى منها المدلول عليه بقيد فقط من الشكل الثانى (قوله فيلزم وجوده حال عدمه) ان كان الثانى عين الاول والا لزم التسلسل (قوله ويعارض) معارضة تحقيقية فى المدعى * منه مد ظله العالى

وهو الزمان * وإما كيف وهو إما هيئة محسوسة راسخة كحلاوة العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل أو نفسانية

لكان فى زمان فان كان عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتسلسل وعلى المذاهب الثلاث ليس من الكم فضلا عن المتصل هذا * والمتكلمون أنكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة أو امور عدمية والعدد أمر اعتبارى والزمان وهمى * وفى ذكر دلائلهم طول ولا يبعد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويؤيده صحة حمله على المعدود مواطاة * وبعد الفراغ من الكم الذى هو أصح وجوداً من المقولات النسبية واعم وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف شرع فيه وقال (وإما كيف) ورسم ناقصا بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة وقد يقال المراد بالنسبة توقف تصوره على تصور غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها وبالكيفية المكتسبة بالحد أو الرسم لتوقفها عليه * والجواب أن المراد بالغير الامر الخارج لتبادره وبالتوقف عدم امكان التصور بدونه والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداهة * واعترض بأن العرض المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ فى تعريفه فكيف لا يقبل نسبة ودفع بأن المتوقف مفهوم العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم من توقف الاول توقف الثانى (وهو) بالاستقراء على أربعة أقسام لانه (إما هيئة محسوسة) فان كانت (راسخة) فانفعاليات (كحلاوة العسل) والا فانفعالات (كحمرة الخجل) والاحساس إما بالذائقة أو الباصرة كالمر أو اللامسة كبرودة الماء أو السامعة كالصوت أو الشامة كالرائحة (أو) هيئة (نفسانية) مختصة بذوات الانفس الحيوانية * ولا ينتقض

حالة كاوّل الكتابة وملكة كالكتابة أوهيئة إستعدادية لعدم التأثير كالصلابة وهى القوة أوالتأثر كاللين وهو الضعف

بنحو الحياة والعلم مما هو ثابت للواجب تعالى إما لان الاختصاص اضافى بالنسبة الى الجماد أولأن الثابت له تعالى قديم لا يندرج تحت احدى المقولات وهى إن لم تكن راسخة فـ(حالة كاول الكتابة و)الا فـ(ملكة كالكتابة) اذا استحكمت فى موضوعها بحيث يمتنع زوالها عنه أو يعسر فالاختلاف بينهما قد يكون بالعارض (أو هيئة استعدادية) من جنس الاستعداد فالنسبة للمبالغة أو للجزئى الى كليه كما في احمرى فهى استعداد شديد (لعدم التأثير) الظاهر لعدم التأثر (كالصلابة) (وهى) أى الكيفية الاستعدادية لعدم التأثر تسمى (القوة) واللاضعف (أو) استعداد شديد للانفعال و(التأثر) كاللين (وهو) يسمى (الضعف) واللاقوة ولا يبعد رجع الضميرين الى الصلابة واللين وحينئذ ينبغى أن لا يزاد التسمية أو تحمل على معنى الاطلاق * وفى التمثيل اشارة إلى أن الحق ماذهب اليه الامام من أنهما من الكيفيات الاستعدادية لا الكيفيات الملموسة كما قال به غيره لان فى الجسم اللين ثلاثة أمور الحركة الحاصلة فى سطحه وشكل التقعير المقارن لحدوثها واستعداد لقبولها والاولان ليسا بلين لادراكهما بالبصر بخلاف اللين فتعين الثالث * وفى الصلب أربعة عدم الانغماز ، وهو عدمى والشكل

(قوله من أنها الخ) إشارة إلى صغرى الشكل الاول وكبراه وهى وكل ما هو من الكيفيات المحسوسة ليست من الكيفيات المختصة بالكميات مطوية فقولنا ففيه أنه منع للصغرى وقولنا على أنه منع

الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والمقاومة المحسوسة باللمس وهى ليست صلابة لوجود المقاومة بدونها فى الهواء الذى فى الزق المنفوخ فيه فتعين له الرابع وهو الاستعداد الشديد نحو الانفعال ولهذه النكتة كان التمثيل بهما أولى من التمثيل بالمصحاحية والمراضية أوهيئة مختصة بالكميات متصلة كالاستقامة للخط والتقعير للسطح أو منفصلة كالفردية للثلاثة * والاولى أن يذكرها المصنف ومايقال من أنها راجعة الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه أنه ان اريد أنها مبصرة بلا واسطة فى العروض سواء وجدت الواسطة فى الثبوت كما فى اللون أم لا كما فى الضوء فممنوع كيف والرؤية المتعلقة باللون أولا وبالذات متعلقة بها ثانيا وبالعرض. أومبصرة بها ففيه أنه يستلزم اندراج الاين تحت الكيف فلا يكون جنسا عاليا . على أنه لا تنافى بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة* وما قاله عبد الحكيم من أنه يرد على القول بعدم التنافى لزوم جنسين فى مرتبة لحقيقة واحدة إلا أن يقال إن الاقسام الاربعة ليست اجناسا متوسطة والكيف ليس جنسا عاليا مندفع بأن التغاير الاعتبارى كاف . على أن دعواه الثانية غير لازمة لجواز أن يراد بالعالى فى كلامهم مالا جنس فوقه سواء كان تحته جنس أو لا خلافا للمناطقة فتدبر* وبعد الفراغ من الكيف شرع فى الاعراض

للكبرى (قوله يستلزم اندراج الاين تحت الكيف) لأن اقسامه من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق مرئية بالواسطة (قوله فتدبر) وجهه أن تلك الارادة ضعيفة لما سياتى من انهم كثيراً مايقابلون العالى بالمفرد وأنه يؤخذ من الدعوى الاولى أن تلك الاقسام لو كانت اجناسا سافلة اندفع الايراد وليس كذلك * والثانية أن الكيف لو كان جنسا سافلا والاقسام أنواعا اندفع وهو كذلك لكن يلزم اشكال آخر وهو

* وأما أين وهو هيئة تحصل للشئ بحصوله فى المكان * وإما متى وهو هيئة تحصل للشئ بحصوله فى الزمان

النسبية والمتكلمون أنكروها إلا الاين ولذا قدمه قال (وإما أين) وفسروه بانه الحصول فى الحيز وقالوا إن اعتبر حصول جوهر باعتبار آخر فان أمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والا فاجتماع وإن لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله فى ذلك الحيز فسكون أو فى آخر فحركه ولا يخفى أن تسمية الحصول المقيد بما مر افتراقا اصطلاحية فما يقال إنه من مقولة الاضافة كالاخوة والمتضايفان افتراق زيد عن عمرو مثلا وعكسه ففيه أنه اذا كان اسمه كيف يكون منها * نعم تلك الاضافة معناه اللغوى ولازم الاصطلاحى فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع (و)قالت الحكماء (هو هيئة تحصل للشئ بحصوله فى المكان) الحقيقى بأن لا يزيد عليه وغيره ككون زيد فى الاقليم * ورده الامام بأنه لادليل على غير الحصول لانها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كما أو كيفا والا فتلك النسبة إنما هى الى المكان بالحصول فيه (وإما متى وهو)الحصول أو(هيئة تحصل للشئ بحصوله فى الزمان) حقيقيا كاليوم

لزوم حقيقتين فى مرتبة لشئ واحد * نعم لو جعل نوعا حقيقيا والاقسام أصنافا وأنواعا اعتبارية لم يرد شئ . ويمكن حمل كلامه عليه بجعل النفى فيها متوجها الى القيد والمقيد (قوله ولذا قدمه) التقديم للحصر بالنظر إلى مافى الكتاب وللاهتمام بالنظر إلى غيره فلا ينتقض الحصر بجواز كونه لكثرة مباحث الاين (قوله بأنه الحصول الخ) أى بهذا الطريق لابهذا التفسير فلا يردان هذا التعريف دورى لاخذ المفسر بالفتح فى التفسير (قوله وغيره) تركنا مثال الحقيقى وتعريف غيره على طريقة